البطاقة التموينية وانعكاسها على الامن الغذائي للمستهلك العراقي

أ.د. سهام كامل محمد **م.م مختار محمد عبد الرحمن**
كلية التراث الجامعة
ا.م.د منال عبد الجبار السماك
جامعة الموصل

الخلاصة
لازال نظام التوزيع العام للمواد الغذائية الاساسية على المواطنين في العراق احد اهم نظم الاعانات الاقتصادية الحكومية غير المباشرة والتي تتمثل بتقديم السلع او الخدمات على المواطنين باسعار تقل عن اسعارها الحقيقية السائدة في السوق . وفي ظل الظروف السائدة حاليا في العراق يمثل هذا النظام مصدرا اساسيا لتوفير احتياجات العوائل من المواد الغذائية الاساسية خصوصا تلك القطاعات التي تعاني من الفقر والبطالة والتي تشير بعض الاحصاءات الى انها وصلت الى حدود عالية تقدر ب٢٥٪ بالنسبة للفقر و ٣٠٪ بالنسبة للبطالة , ومع اهمية هذا النظام بالنسبة لعموم المواطنين الا انة كان ولازال يعاني من مشاكل حقيقية تؤدي الى عدم وصول الدعم الى مستحقية بصورة كفؤة بسبب استشراء الفساد المالي والاداري في هذا القطاع فضلا عن طبيعة النظام نفسة التي تؤدي الى تحمل نفقات ادارية كبيرة ووجود حلقات متعددة يمكن ان تشكل اي منها مجالا لتعثر النظام وسوء ادارتة .
تم قياس القضايا المتعلقة بالبطاقة التموينية من خلال استطلاع اراء عينة عشوائية من المستفيدين، وجهت لهم مجموعة من الاسئلة، تركزت حول اهميتها وكمية وكفاءة مفرداتها، ومدى رضى المستفيدين فضلا عن الابقاء عليها او استبدالها. لقد اجمع اكثر من ثلث العينة باهميتها بشكل كبير ونحو (٤٩ (%منهم ايدوا اهميتها الى حد ما، كما اشار اكثر من ثلاثة ارباع العينة، بعدم الرضى عن كمية ونوعية المفردات المقدمة، وان اكثر من ثلثي العينة ايدت بعدم استبدال البطاقة التموينية، اضافة الى نتائج اخرى بينها البحث.
الكلمات المفتاحية: الامن الغذائي، البطاقة التموينية، الاكتفاء الذاتي، الفساد المالي

The ration card and its impact on the food security of the Iraqi consumer

Abstract
The general distribution system for basic foodstuffs to citizens in Iraq is still one of the most important indirect governmental economic subsidies, which are the provision of goods or services to citizens at prices lower than the real prices prevailing in the market. In light of the current conditions in Iraq, this system represents a main source for providing families with basic food needs, especially those sectors that suffer from poverty and unemployment. Which some statistics indicate that it has reached high limits estimated at 25% in relation to poverty and 30% in relation to unemployment, and despite the importance of this system for all citizens, it was and still suffers from real problems that lead to the failure to reach the eligible people in an efficient manner due to the spread of financial and administrative corruption In this sector, in addition to the nature of the system itself, which leads to the incurring of large administrative expenses and the existence of multiple episodes, any of which could constitute an area for system failure and mismanagement. The issues related to the ration card were measured through a survey of the opinions of a random sample of beneficiaries, and they were asked a set of questions, focused on

its importance, quantity and efficiency of its vocabulary, and the extent of the beneficiaries' satisfaction as well as keeping it or replacing it. More than a third of the sample agreed with its importance, and about (49%) of them agreed that it is important to some extent, and more than three quarters of the sample indicated dissatisfaction with the quantity and quality of the items provided, and more than two thirds of the sample agreed not to replace the ration card, in addition to other results, including search.

مقدمة

تشكّل الكثير من الأزمات الاقتصادية والسياسية خطرا كبيرا يهدد الأمن الغذائي للإنسان في البلدان المختلفة من العالم ويهدد حياة الكثير من البشر فضلا عن تهديد الحياة الكريمة للإنسان وحقه في التغذية والصحة والتعليم الأمر الذي يتطلب دورا إنسانيا من اجل تعميق الوعي لدى الرأي العام العالمي بضرورة مساعدة الجياع وتامين الغذاء لمحتاجيه ومن اجل حث المجتمعات على اتخاذ تدابير مكافحة الفقر والجوع.

تاتي مشكلة نقص الغذاء كأهم المشكلات المعاصرة التي تواجه الكثير من المجتمعات النامية ، وذلك نتيجة لظهور عوامل متعددة منها : الزيادة السكانية وما يترتب عليها من زيادة الطلب على الغذاء ،وانحسار مساحات الاراضي الزراعية ، والتصحر فضلا عن النقص الحاد في الموارد المائية (١).

والغذاء هو احد الضرورات الاساسية في حياة الانسان وحق تامينه حق من حقوق المستهلك ويعد التحدي الاعظم الذي يواجه العالم المعاصر هو التاكد من ان ملايين البشر من الاسر التي تحيا تحت خط الفقر لديها الغذاء الكافي للابقاء على حياة صحية ، فاليوم وفي ظل توفر مصادر الغذاء العالمية هناك ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع لانهم لايستطيعون دفع ثمن الغذاء الذي يبقى على حياتهم بشكل صحي . كما ان مايزيد عن ال٢ مليار شخص يعانون من نقص مواد غذائية اساسية ، وما يزيد عن مليار شخص معاق بسبب سوء التغذية ومن المثير للجدل ان ٧٥٪ من الفقراء ومن الذين يعانون سوء التغذية يعيشون في مناطق ريفية حيث يتم انتاج الغذاء .

ومن الضروري ان نشير إلى ان معظم تلك الدول هي دول غير نفطية ولا تمتلك مقومات الزراعة كالتربة الصالحة والأنهار ومصادر المياه ما يزيد من تعقيد المشهد الاقتصادي فيها وصعوبة مواجهة الأزمات لان تلك الدول لا تستطيع تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها في أوقات الأزمات.

إلا إننا ومن خلال التجربة العراقية وجدنا ان العراق قد واجه في السنوات الأخيرة أزمة اقتصادية عانت منها الكثير من فئات المجتمع العراقي بالرغم من كون العراق بلداً نفطياً وزراعياً ويمتلك كل مقومات النهوض الاقتصادي إلا ان السياسات الخاطئة للانظمة المتعاقبة والحروب والحصار الاقتصادي الذي فرض على وطننا وغياب التخطيط التنموي الحقيقي وتفشي الفساد الاداري والمالي أدى إلى انتشار ظاهرة الفقر فواجه المواطن العراقي صعوبة في تامين سلته الغذائية مما جعله يعتمد كليا على مواد البطاقة التموينية التي مثلت منقذا للكثير من العائلات العراقية .ومن المهم ان نشير ان الحرمان الغذائي في العراق يتركز بشكل اكبر في محافضات ديالى ، بابل ، البصرة ، صلاح الدين ،كربلاء ، المثنى حيث تراوحت نسبتها بين ٧ %– ٥١ % من سكان تلك المحافضات لسنة ٢٠٠٧.(٢)

ولابد من الإشارة هنا الى ان العراق مازال يستورد معظم المفردات من الخارج بالرغم من كونه بلدا زراعيا لذلك نجد ان الحاجة قائمة لفتح الطريق أمام الاستثمار في القطاع الزراعي من اجل تطويره وزيادة الإنتاج وهي تجربة نجحت في الكثير من الدول التي شهدت نهضة كبيرة في جميع مجالات الحياة وعلينا تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة من اجل زيادة الإنتاج لتكون مفردات البطاقة التموينية عراقية فيكون امن المواطن الغذائي بيد الدولة ولا نسمح بان نجعلها وسيلة للضغط على شعبنا والتلاعب بمقدراته.

يعد الأمن الغذائي احد المكونات الأساسية للأمن الاستراتيجي، ومن ثم فان وجود مشكلة امن غذائي يعني بالضرورة وجود مشكلات سياسية بالغة لا تقل خطورتها عن المشكلات الاقتصادية المترتبة على المشكلة الغذائية، فالاعتماد المتزايد على الخارج في استيراد الغذاء يعني مزيد من التبعية الاقتصادية والسياسية. ضمن هذا الإطار فان قضية الأمن الغذائي بكل ما تحتويها من أمور اقتصادية وسياسية واجتماعية تقف في مقدمة سلم الأولويات في العراق. وذلك لارتباطها باستمرار حياة الأفراد والحفاظ على صحتهم، لذا أصبحت هذه المسالة الشاغل لكل المهتمين، باعتبارها الركيزة الأساسية للأمن القومي، ومن واجب الحكومات توفير الغذاء للشعب سواء عن طريق الإنتاج المحلي أو الاستيراد، فالاتكال على الاستيراد لتحقيق الأمن الغذائي دفع بالشعب الى حافة المجاعة لولا الاعتماد على نظام البطاقة التموينية فور تطبيق الحصار (٣) هذا الأمر هو الدافع الكبير لان تركز الجهود لرفع معدلات الإنتاجية وبالتالي رفع الإنتاج الى المستويات التي تستطيع عنده تغذية الشعب المتنامي

دون الحاجة الى الاستيراد من الخارج مما يحمل البلد أعباء مالية كبيرة بسبب ارتفاع أسعار الكميات المستوردة إضافة الى التبعية الاقتصادية والسياسية، لاسيما بعد إن أصبح الغذاء سلاحا أساسيا للدول العظمى للضغط على الشعوب الفقيرة والمتنامية لتحقيق أهدافها ومأربها (٤).

لذا وجب على صناع القرار السياسي والاقتصادي التفكير بجدية في مسالة الاكتفاء الذاتي، وخاصة المحاصيل الإستراتيجية (الحنطة والشعير والرز والذرة الصفراء) والتي لا يمكن للفرد العراقي الاستغناء عنها، وبناء على ذلك، ضرورة رفع الإنتاجية لهذه المحاصيل بتطبيق نتائج البحوث العلمية كاستخدام الأصناف المستنبطة ذات الإنتاجية العالية والمقاومة للجفاف والملوحة والحرارة واختيار التركيبات المحصولية الملائمة وتطوير نظم التامين الزراعي في المناطق الزراعية ذات الظروف المناخية المتقلبة وأساليب المكافحة الحيوية ونقل الجينات الوراثية والاقتصاد بمياه الري، لذا فان الحلول المناسبة للنهوض بالإنتاج الزراعي بالوضع القائم حاليا هو التقانة الإحيائية الزراعية وذلك من خلال زيادة كفاءة استخدام الأراضي الصالحة للزراعة على محورين الأول زيادة الكثافة المحصولية للأراضي الزراعية والمحور الثاني يتمثل برفع إنتاجية تلك المحاصيل التي تفرض على القطاع الزراعي أن يتواصل بالبحوث الزراعية لاستنباط التقانة الملائمة للمشاكل المتعلقة بالأمن الغذائي وتدهور الموارد(٥)

مشكلة البحث: واجه نظام البطاقة التموينية في العراق تحديات واخفاقات عدة منها تدني نوعية المواد الموزعة والغاء البعض منها، ونقص البعض الاخر، وعدم تنظيم التوزيع، بما اثر باتجاه عدم تحقيق الاهداف الاساسية التي انشئ النظام من اجلها وهو تحقيق عدالة في توزيع المواد الغذائية، وتوفير امن المواطن العراقي

هدف البحث:

يهدف تسليط الضوء على نظام البطاقة التموينية في العراق من خلال استطلاع اراء عينة عشوائية في المجتمع العراقي حول اهمية البطاقة التموينية ومدى كفاية وكفاءة المواد الموزعة، وهل بالامكان استبدالها بالية اخرى.

فرضية البحث

ردائة نوعية مفردات البطاقة التموينية وعدم كفايتها اثرت بعدم امكانية تحقيقها لامن المستهلك الغذائي في العراق.

ماهو الأمن الغذائي

هنالك عدة مفاهيم ترتبط بالامن الغذائي مثل الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي والفجوة الغذائية وغير ذلك من المفاهيم التي تبلورت مع تطور اختلال التوازن بين العرض والطلب على المواد الغذائية اي بين انتاج الغذاء واستهلاكه ، وحدوث عجز كبير في انتاج الغذاء وانتشار الجوع في مناطق عديدة من العالم , والمقصود بالامن الغذائي هو مقدرة البلد على تامين المواد الغذائية الاساسية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية والاساسية لنمو الانسان وبقائه في صحة جيدة فضلا عن انه لابد من توفير مخزون من المواد الغذائية الاساسية تستطيع الدولة اللجوء اليها عند حدوث كوارث طبيعية تحد من انتاج الغذاء او في حال تعذر الحصول على المواد الغذائية التي تنقصها عن طريق الاستيراد من الخارج كما حدث للعراق ابان الحصار الاقتصادي خلال عقد التسعينات (٦)

وهنالك مستويين للأمن الغذائي وهما؛ الأمن الغذائي المطلق، والأمن الغذائي المحدد او النسبي. وسيتم في أدناه توضيح لكل من هذين المستويين وكما يلي:

الأمن الغذائي المطلق: يعني إنتاج الغذاء داخل دولة ما أو مجموعة من الدول المتعاضدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي بهذا المعنى فانه يشير الى أن الدولة تسد حاجاتها من المواد الغذائية من خلال الإنتاج المحلي فقط، دون اللجوء الى الاستيراد، لا بل وتنتج ما يفيض عن حاجاتها بحيث يتم تصدير الفائض الى الخارج وهذه الدولة أو مجموعة الدول المتعاضدة، تكون صادراتها تفوق استيراداتها. وهذا المستوى مرادف لمفهوم الاكتفاء الذاتي الكامل، ويعرف أيضا بالأمن الغذائي الذاتي.

إن مثل هذا التحديد المطلق الواسع للأمن الغذائي توجه له انتقادات كثيرة إضافة الى انه غير واقعي، كما إنه يفوت على البلد المعني إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية (٥).

أما الأمن الغذائي المحدد أو النسبي: يقصدبه وصول الدولة الى مرحلة سد احتياجاتها من المواد الغذائية الأساسية عن طريق الإنتاج المحلي رغم إنها تستورد بعضا من المواد الغذائية الأخرى التي لا تخضع أسواقها العالمية بدرجة عالية الى الاحتكار (٦). يعكس لنا هذا المفهوم إن الدولة تستورد السلع الزراعية. ولا يعني هذا المفهوم بالضرورة إنتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية، بل يقصد به أساسا توفير هذه الاحتياجات من خلال منتجات اخرى يتمتع فيها القطر المعني أو الأقطار المعنية بميزة نسبية على الأقطار الأخرى، وبالتالي فان المفهوم النسبي أو المحدد للأمن الغذائي يعني تامين الغذاء بالتعاون مع الآخرين.

نظام البطاقة التموينية في العراق :

نظام توزيع البطاقة التموينية بأنه اذن بالشراء تغطية الدولة للافراد، فالدولة تقدر الكمية الموجودة من السلعة ثم تحاول توزيعها بين المستهلكين عن طريق تحديد كمية معينة لكل منهم
البطاقة التموينية وفرت لاستهلاك الاسر العراقية سلعا غذائية هي الاساسية لتغذية الانسان.يعاني العراق من سوء توزيع في السلع الغذائية الأساسية وارتفاع متصاعد في أسعارها وصعوبة تكوين خزين استراتيجي للعراق (بسبب قلة المعروض وارتفاع كبير في التكاليف)
يحصل كل فرد عراقي بموجب نظام البطاقة التموينية على سلة غذائية شهرية تقدر عدد سعراتها بحوالي ٢١٥٠ سعرة حرارية لكل شخص يوميا، بكلفة رمزية تصل لحوالي ٧٥٧ دينار عراقي يدفعها الفرد طبقا لنتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة، بما يعادل ٦٤,٠ دولار تدار من قبل وزارة التجارة وتوزع عبر ٥٥٥٨٠ وكيل هم من اصحاب الدكاكين او المحلات المنتشرين في كافة انحاء العراق ويشير الجدول التالي الى سلة السلع التي من المفروض ان يحصل عليها كل مواطن بموجب هذا النظا م
حاجة المستهلكين من القمح
الإنتاج المطلوب من الحنطة لتحقيق الإكتفاء الذاتي لتغطية حاجة البطاقة التموينية من الدقيق (طحين الحنطة) حتى عام ٢٠٢٥ هو كالآتي:
حصة الفرد الشهرية من الدقيق (طحين الحنطة) في البطاقة التموينية = ٩ كغم
ونسبة تصافي صناعة الدقيق = ٧٥٪ من حبوب الحنطة.
فأن حصة الفرد الشهرية من الحنطة ستكون ١٢ كغم . يضاف إلى ذلك استهلاكه للمعجنات والحلويات بمقدار ١ كغم / فرد / شهر فستكون حاجة الفرد الشهرية ١٣ كغم وبالتالي ستكون حاجته السنوية = ١٥٦ كغم .
واعتماداً على معدل نمو السكان البالغ ٣٪ ستكون حاجة العراق لغاية عام ٢٠٢٥
كما هو موضح في جدول (١):

جدول (١) حاجة العراق من الحنطة لغاية ٢٠٢٥

السـنة	الحاجـة / ألف طن
٢٠٠٩	٥٢٢١
٢٠١٢	٥٧٠٥
٢٠١٥	٦٢٣٥
٢٠٢٠	٧٢٢٨
٢٠٢٥	٨٣٧٩

حاجة المستهلكين من محصول الرزتحسب كما يلي :
حصة الفرد الشهرية من الرزهي ٣ كغم ستكون حاجة الفرد سنويا من المحصول ٣٦ كغم وبالاعتماد على معدل نمو السكان البالغ ٣ % فان حاجة العراق من الرز للسنوات لغاية ٢٠٢٥ستكون كما في الجدول (٢)

جدول (٢) حاجة العراق من الرز لغاية ٢٠٢٥

السـنة	الحاجـة / ألف طن
٢٠٠٩	١١٥٥,٦
٢٠١٢	١٢٥٦,٤
٢٠١٥	١٣٧١,٦
٢٠٢٠	١٥٧٦,٨
٢٠٢٥	١٨١٣,٣

إن تحقيق الإكتفاء الذاتي لكل هذه السلع الزراعية ليس أمرا ممكنا ضمن ظروف البلاد الحالية، وتسعى وزارة الزراعة من خلال خططها الإستراتيجية والأولويات المحددة فيها، إنطلاقا من الواقع الفعلي للبلاد ونمو السكان بنسبة ٣٪، تحقيق أكبر نمو ممكن للسلع ذات الأولوية الأولى للوصول بها إلى مستوى الإكتفاء الذاتي في المرحلة الأولى من مسار التنمية الزراعية.
يمكن تقدير القيمة المادية لأهم مفردات الحصة التموينية للفرد العراقي بالدينار العراقي
و كما يأتي:-

الرز	٣ كغم	x ٧٤٢ دينار	= ٢٢٢٦
السكر	٢ كغم	x ٨٥٠ دينار	= ١٧٠٠
الدهن	١,٢٥ كغم	x ١٤٥٠ دينار	= ١٨١٢,٥
الطحين	٩ كغم	x ٥٥٦ دينار	= ٥٠٩٤
الشاي	٠,٢٠٠ كغم	x ٣٥٣١ دينار	= ٧٠٦,٢٠
مواد التنظيف (الصابون)	٠,٢٥٠كغم	x ٢٥٨ دينار	= ٦٤,٥٠
(مساحيق الغسيل)	٠,٢٥٠ كغم	x ١٣٨٣ دينار	= ٣٤٥,٧٥
حليب الاطفال	١,٦ كغم	x ٤٢٨١,٩	= ٦٨٥١,٠٥ الف دينار

المجموع الكلي للمبلغ ١٦٨٠٠ دينار
حصة الفرد الواحد من البطاقة التموينية (١٤ $) وان ما يصل الى الفرد الواحد لا يتجاوز ($٧)
اي ان سلة المواد الغذائية ل٣٤ مليون مواطن تساوي(٤٧٦) مليون دولار .
ان مايصل للمستهلك العراقي نصف الحصة المقررة من الوزارة بسبب الفساد الذي يرافق عمليات تجهيز ونقل وتوزيع البطاقة التموينية، حيث ان المواطن يتسلم الطحين ل٨ اشهر في السنة وكذلك باقي مواد الحصة التموينية لاتتجاوز الا ٥ -٦ اشهر في السنة، فضلا عن ردائة نوعيتها وفي كثير من الاحيان تصل الى المستهلك وهية منتهية الصلاحية وغير صالحة للاستهلاك البشري.

التحليل الاحصائي

وصف عينة الدراسة

لاجل تحقيق اهداف البحث تم اعداد استمارة استبيان من قبل الباحثين تمحورت حول ابرز قضايا البحث، وقد عرضت تلك الاستبانة على عدد من السادة المحكمين للاخذ بملاحظاتهم ومقترحاتهم ووضعت الاستبانة بشكلها النهائي، ومن ثم وزعت الاستبانة عشوائيا على عينة من أرباب الاسر في محافظة بغداد قوامها (١٧٥) مواطنا، واستحصلت اجاباتهم حول موضوع البحث، وبعد تدقيق الاستبانات تبين أن (٤) استبانات غير صالحة للدخول الى مرحلة التحليل الاحصائي، وبذلك اصبح حجم عينة البحث (١٧١) مواطنا تم تحليل اجاباتهم احصائيا وكانت النتائج كما يلي:

المحور الاول: المحور الديموغرافي

- القضاء:- أظهر التحليل الاحصائي ان كثر من نصف العينة المستطلعة (٥٥,٦٪)هم من سكنة قضاء الكرخ، في حين ما تبقى من افراد العينة(٤٤,٤٪) من سكنة قضاء الرصافة وكما مبين في الشكل (١) ادناه

الشكل رقم (١) المعلومات الديموغرافية

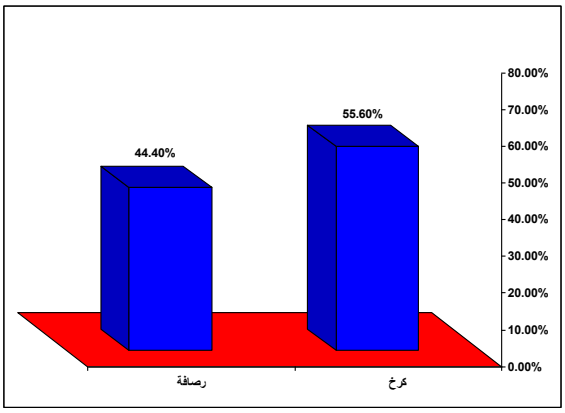

- الجنس:- أظهر التحليل الاحصائي أن ما يقارب(٥٣٪)من المستطلعين هم من الذكور، بينما كانت بقية العينة من الاناث وكما مبين ذلك في الشكل (٢) ادناه.

الشكل رقم (٢) توزيع العينة العينة حسب الجنس

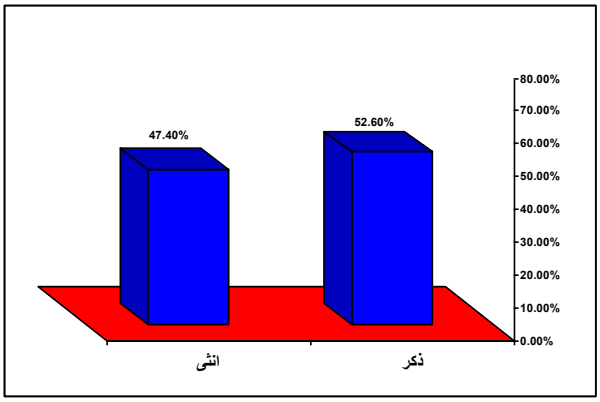

- العمر:- تصدرت الفئة العمرية (٣١-٤٠) سنة أعمار المبحوثين اذ بلغت حوالي ثلث العينة المدروسة (٣٢،٣٪) تلتها الفئة العمرية (٢١-٣٠) سنة وبنسبة مئوية بلغت (٢٣،٣٪)، وحلت الفئة العمرية (٤١-٥٠) سنة ثالثا وبنسبة بلغت (٢٠،٣٪)، وجاءت بعدها الفئة العمرية (٥١ – فأكثر) في المرتبة الرابعة وبنسبة بلغت (٨،١٢٪)، في حين ما تبقى من افراد عينة الدراسة (١١،٣٪) فكانوا من الفئة العمرية(١٨-٢٠) سنة الشكل (٣) يبين النتائج.

الشكل رقم(٣) توزيع العينة حسب الفئات العمرية

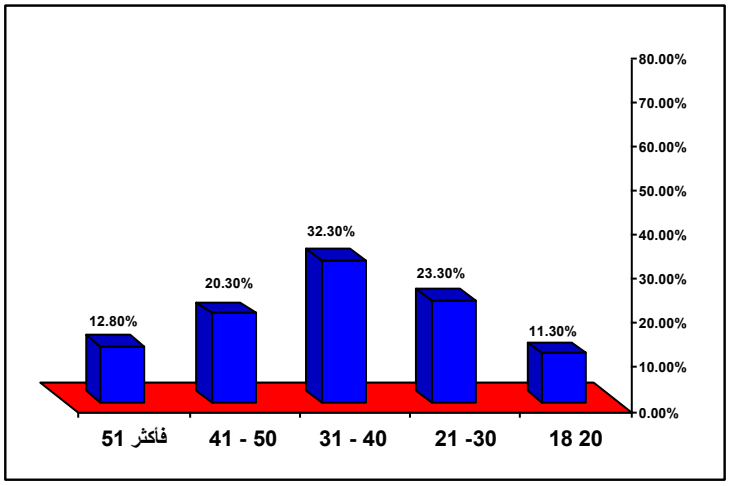

- **الحالة الاجتماعية:-** يبين الشكل (٤) بان (٤٢،٩٪) من المبحوثين كانوا عزابا، في حين كان أكثر من نصف العينة بقليل (٥٢،٦٪) متزوجين، في حين تساوت نسبة المطلقين والارامل اذ بلغت(٢،٣٪).

الشكل رقم (٤) توزيع العينة بحسب الحالة الاجتماعية

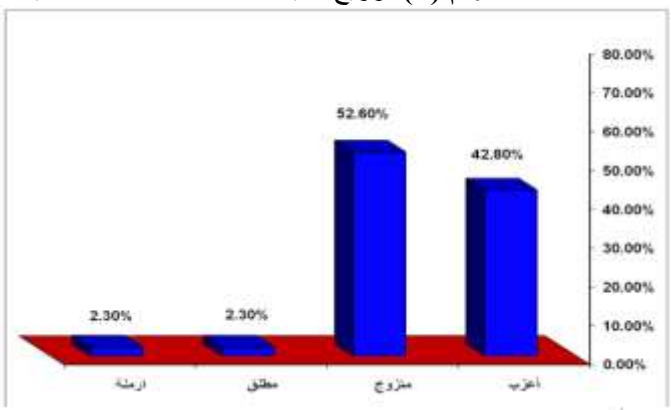

-عدد أفراد الاسرة

يظهر الشكل (٥) عدد أفراد عينة الدراسة، أذ لوحظ بان اكثر من نصف العينة المدروسة بقليل (٥٢,٩٪) عدد أفراد أسرهم ٤ اشخاص او اكثر، في حين كان أكثر من ربع العينة المدروسة بقليل(٢٧,١٪) عدد افراد اسرهم مكونا من ثلاثة افراد, بينما كانت نسبة الاسر المؤلفة من شخصين مساوية الى (١٧,٧٪) , في حين مثلت الاسر التي يعيش فيها فرد واحد لوحده (٢,٤٪) , وهذه النتائج تعكس كبر احجام الأسر العراقية في بغداد.

الشكل رقم (٥) **توزيع العينة بحسب عدد افراد الاسر**

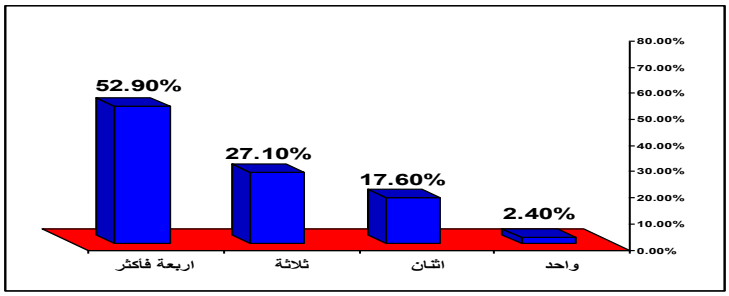

-التحصيل العلمي

اظهر التحليل الاحصائي للعينة المبحوثة بأن اكثر من ربع العينة (٢٨,٨٪) هم من حملة شهادة البكالوريوس (١٨,٨٪) من اجمالي العينة حاصلين على الشهادة اللاعدادية , في حين لوحظ بأن (١٤,٨٪) من المبحوثين حاصلين على شهادات عليا, وبلغت نسبة الحاصلين على على الشهادة المتوسطة (٧,٦٪) ماثلتها ذات النسبة للذين يعرفون القراءة والكتابة دون ان يحصلوا على شهادة دراسية, وحلت نسبة الاميين اخيرا وبنسبة ضئيلة بلغت (١,٨٪) , والشكل (٦) يوضح النتائج.

الشكل (٦) توزيع العينة بحسب التحصيل العلمي

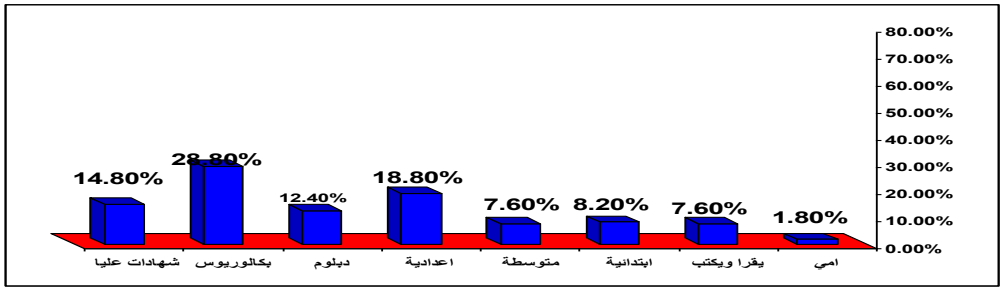

-العمل

أظهر التحليل الاحصائي من خلال الشكل (٧) بأن أكثر من نصف العينة المستهدفة بقليل (٥١,٢٪) يعملون كموظفين في القطاع الحكومي، وأن (١٧,١٪) من أجمالي العينة كسبة (يعملون أعمالا حرة)، في حين بلغت نسبة ربات البيوت (١٦,٥٪)، وبلغت نسبة المتقاعدين (٦,٥٪)، بينما مثل الموظفون في القطاع الخاص (٥,٩٪) من أجمالي العينة، وأخيرا بلغت نسبة الطلبة من عينة الدراسة (٢,٨٪).

الشكل (٧) توزيع العينة بحسب المهنة

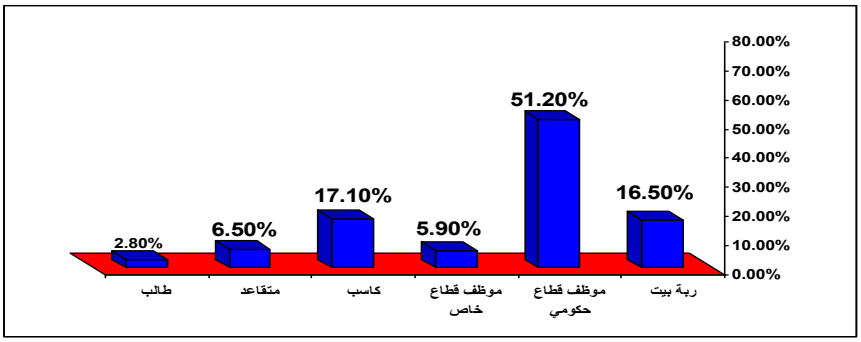

- معدل الدخل الشهري

اظهر التحليل الاحصائي من خلال الشكل (٨) بأن ما يقارب ثلث عينة الدراسة(٣١،٨٪) يتراوح معدل دخلهم الشهري ما بين (٢٥١ – ٥٠٠ الف دينار)، بينما تراوح معدل الدخل الشهري الى (٢٠٪) من المبحوثين (٥٠٠ – ٧٥٠ الف دينار)، في حين ازداد الدخل الشهري عن (مليون دينار) نسبة بلغت (١٨،٨٪)، أما الذين تقل دخولهم عن (٢٥٠ الف دينار)، فبلغت نسبهم (١٦،٥٪)، وبلغت نسبة الذين يتراوح معدل دخلهم الشهري (٧٥٠ – مليون دينار)، ما يقارب (١٢،٩٪)، تعكس هذه النتائج الانخفاض الملحوظ لاكثر من ثلثي العينة اقل من (٧٥٠٠٠٠ الف دينار) اذ كانت النسب المتجمعة للذين تقل دخولهم الشهرية عن (٧٥٠ الف دينار) ما يقارب (٦٨،٣٪).

الشكل (٨) توزيع العينة بحسب الدخل الشهري

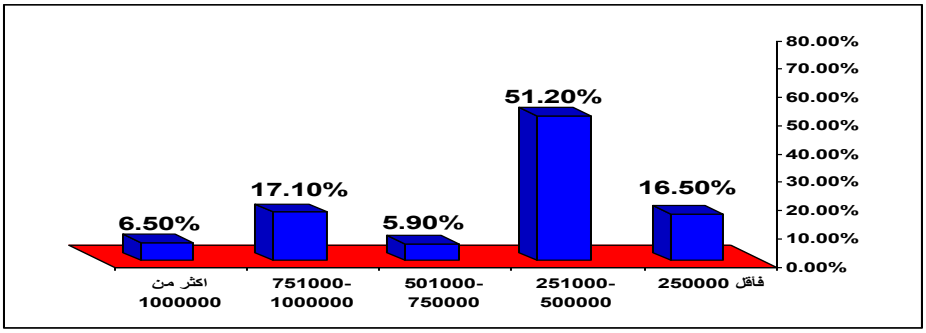

الامن الغذائي والبطاقة التموينية

١- لدى سؤال عينة البحث حول مدى أهمية وجود مفردات البطاقة التمويني، أظهر التحليل الاحصائي أن (٣٧٪) من تلك العينة ترى أهمية مفردات البطاقة التموينية في حياتهم بشكل كبير، وأن ما يقارب نصف عينة البحث (٤٩٪) يرون أن مفردات البطاقة التموينية مهمة الى حد ما بالنسبة لهم، في حين يرى ما تبقى من المبحوثين (١٤٪) عدم أهمية تلك المفردات، والشكل (٩) يبين النتائج.

الشكل رقم (٩)

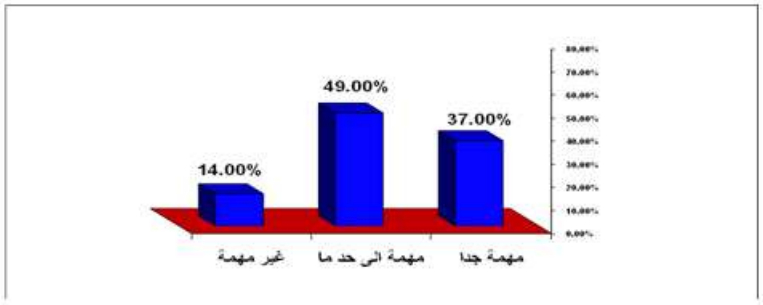

٢- يظهر الشكل (١٠) بأن الاغلبية العظمى من عينة البحث (٧٨,٥٪) يرون بأن مفردات البطاقة التموينية الحالية غير كافية لسد احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الغذائية، في حين رأى ما يقارب (١٥,٣٪) بأن تلك المفردات كافية الى حد ما، وأن ما تبقى من عينة البحث (٦,٢٪) يعتقدون كفاية تلك المفردات لهم ولعائلاتهم.

الشكل (١٠)

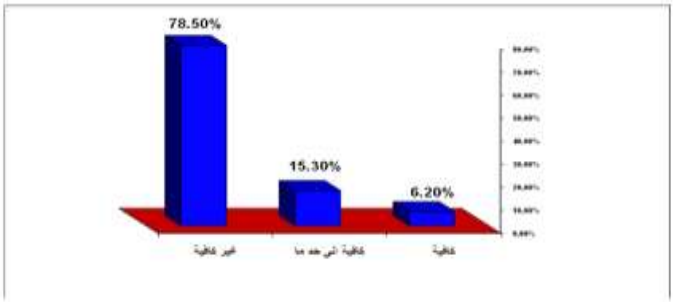

ولدى سؤال عينة البحث حول مدى ودرجة رضاهم عن كمية ونوعية مفردات البطاقة التموينية الموزعة عليهم في الوقت الراهن، أظهر التحليل الاحصائي عبر الشكل (١١) بان أكثر بقليل من ثلاثة ارباع عينة البحث (٧٦,٩٪) غير راضيين تماما عن كمية ونوعية المواد والمفردات المقدمة اليهم، وأن (١٢,٣٪) من المبحوثين راضين ولكن الى حد ما عن كمية ونوعية تلك المفردات، في حين ابدى ما تبقى من المبحوثين (١٠,٨٪) رضاهم عن كمية ونوعية مفردات البطاقة التموينية.

الشكل رقم (١١)

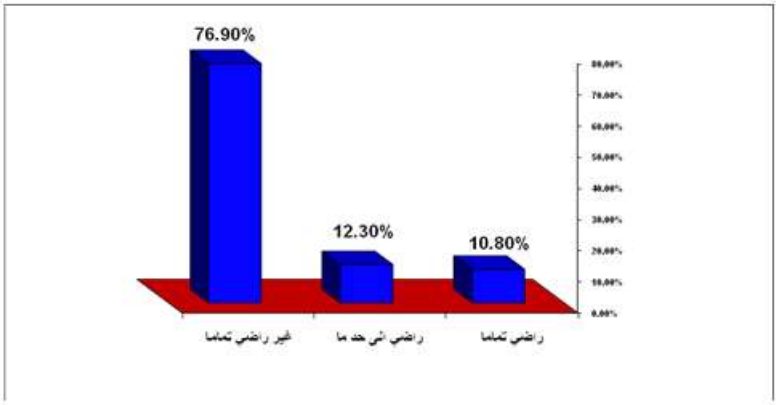

٣- وبالرغم من جميع المآخذ والمساوئ الملاحظة من قبل عينة البحث حول كمية ونوعية مفردات البطاقة التموينية الموزعة عليهم، تم طرح السؤال التالي عليهم فيما أن كانوا يفضلون الابقاء على البطاقة التموينية على حالها او الابقاء عليها مع زيادة مفرداتها وتحسين نوعيتها او الغائها وتعويضهم ماديا، أظهر التحليل الاحصائي عبر الشكل (١٢) بأن ما يقارب ثلثي عينة البحث (٦٣,٣٪) يفضلون الابقاء على البطاقة التموينية مع زيادة وتحسين مفرداتها، وأن أكثر بقليل من ربع عينة الدراسة (٢٦,٤٪) يفضلون الغائها والحصول على التعويض المادي بدلها، وأن المتبقي من المبحوثين (١٠,٣٪) يرون الابقاء على البطاقة التموينية كما هي عليه الان.

الشكل رقم (١٢)

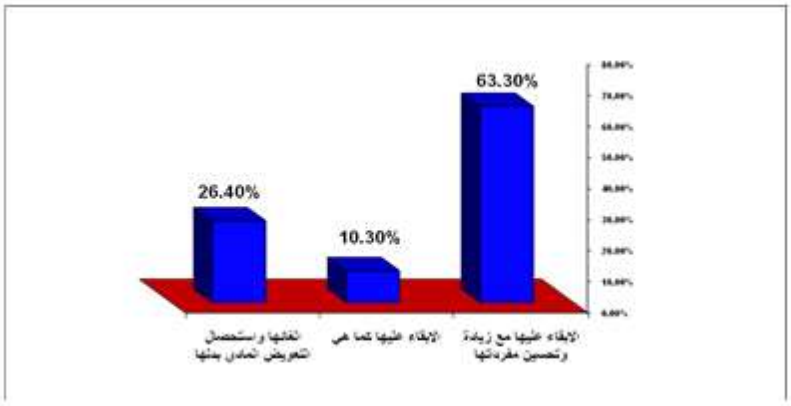

من كل ما تقدم يمكن ان نستنتج بأن البطاقة التموينية رغم كل ما تعانيه اليوم من نقص في المواد والمفردات وقلة جودة كميات تلك المفردات ورداءة نوعيتها الا انها مهمة جدا بالنسبة للمواطن والمستهلك حيث انها تضمن من الناحية النظرية مالا يقل عن ٢٢٠٠ سعرة حرارية يوميا للشخص الواحدسيما ان هناك انتشار للحرمان الغذائي في العراق اذ يعاني ٧ % من السكان من سوء التغذية اي مايعادل ٢,١ مليون نسمة (١٨)لما تمثله من حس متجذر نحو الامن الغذائي للمواطن العراقي، وكدليل على ذلك يفضل اغلب المبحوثين الابقاء على البطاقة التموينية وزيادة مفرداتها وتحسين كمية ونوعية تلك المفردات بدلا من التعويض المادي لالغائها.

الاستنتاجات :

١ - توصل البحث الى ان البطاقة التموينية رغم كل ما تعانيه اليوم من نقص في المواد والمفردات وقلة جودة كميات تلك المفردات ورداءة نوعيتها الا انها مهمة جدا بالنسبة للمواطن والمستهلك .

٢ _ الابقاء على البطاقة التموينية وزيادة مفرداتها وتحسين كمية ونوعية تلك المفردات بدلا من التعويض المادي لالغائها.

٣ – حققت البطاقة التموينية عدالة مطلقة في توزيع المواد الغذائية الاساسية في المجتمع العراقي ، لمنع حدوث مجاعات منذ ان بدا العمل بها في نهاية العام ١٩٩٠
٤-وجه نظام البطاقة التموينية حركة لاسعار المواد الغذائية الاساسية في السوق المحلية ، فالقصور في توزيع مادة او اكثر من سلع البطاة التموينية ينعكس في صورة ارتفاع تلك السلعة.
٥- جاءت نتائج الاستبيان بان اكثر من ثلث العينة المبحوثة اكدت على اهمية البطاقة التموينية ، وكانت حوالي (٤٩٪).
٦- اشار ثلاث ارباع العينة بعدم رضاهم عن مفردات السلع الغذائية الموزعة وتدني مفرداتها.
٧ - ان قضية البطاقة التموينية تخضع لعمليات فساد واهدار للمال العام، بسبب ضعف الرقابة الحكومية وتعدد حلقات البرنامج .
٨ - الفساد الاداري والمالي ابتداءا من الاستيراد التجهيز والنقل الى التسليم من قبل الوكلاء قد ادى الى ان المواطن لايتجهز بمفردات الحصة التموينية بشكل كامل بحجة او اخرى وعلى كل اشهر السنة مما يضطر المواطن الى تعويض النقص من خلال شراءها من السوق مما يؤثر على ميزانية العائلة .

التوصيات

١- الابقاء على البطاقة التموينية وزيادة مفرداتها وتحسين كمية ونوعية تلك المفردات .
٢- السماح لكل عائلة او فرد باختيار المواد والخدمات بكميات ونوعيات مختلفة ضمن حدود سعرية محددة ليحصل عليها شهريا وبقيمتها المحددة وهو(١٤) دولار للفرد .
٣- تشريع قانون يعفي مستوردي مدخلات الانتاج من الضريبة ولفترة محددة .
٤- تشجيع زراعة المحاصيل الاستراتيجية .
٥- تشديد العقوبات المالية بحق من يستورد مدخلات انتاج (زراعية وصناعة دواجن)و اعتبارها جريمة اقتصادية.
٦- ضرورة عقد ورش عمل لرجال الاعمال و اتحاد الصناعات العراقي و الغرف التجارية و اتحاد المستوردين لتفعيل مساهمتهم في صنع القرار و تحقيق الامن الغذائي.
٧- انشاء هيئة وطنية للاغذية تضم وزير التجارة وممثلي وزارات الزراعة والصناعة والتخطيط والموارد المائية والمالية والنفط وعدد من اساتذة الجامعات المعنين بالشأن الاقتصادي وممثل عن النشاط الخاص تتبنى وضع ستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي وتقليل الاعتماد على الخارج .

المصادر

١.الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات. اصلاح نظام البطاقة التموينية. تقرير تعديل نظام الاستهداف للبطاقة التموينية
٢ . الجهاز المركزي للاحصاء وتكنولوجيا المعلومات واخرون. (٢٠٠٨ .(التحليل الشامل للامن الغذائي والفئات الهشة، برنامج الاغذية العالمي للامم المتحدة. ص١٧ .
٣-ا لحكيم، عبد الحسين نوري (٢٠١٠ وزارة الزراعة والبطاقة التموينية. ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل الازمات الاقتصادية العالمية. جامعة بغداد، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، ص١٦)
٤ العنبكي، عبدالحسين. ٢٠١٢ .(البطاقة التموينية الموروث الذي يستوجب الإصلاح . ورقة عمل مقدمة الى مؤتمر استشراف مستقبل البطاقة التموينية في العراق في ظل الازمات الاقتصادية العالمية. جامعة بغداد، مركز بحوث السوق وحماية المستهلك ، ص٤٣
٥- تقرير التنمية البشرية. (٢٠٠٦ .(لامساواة راسخة في شتى انحاء العالم. نيويورك .ص٦٣
٦- محمد، سهام كامل؛ والموسوي، منى تركي وحسين، وصال عبدالله. ٢٠١٣(اثر التقانات في تقليص الفجوة الغذائية للمحاصيل الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي في العراق. مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد (٢٧ (، ايلول ص١٩